Malaysian Journal of Syariah and Law
مجلة الشريعة والقانون بماليزيا
USIM

Vol. 7, No.1 (JUNE) 2019
ISSN: 1985-7454 | E-ISSN: 2590-4396
www.mjsl.usim.edu.my

الأثر العقدي والسياسي في انقراض المذهب الفقهي بالغرب الإسلامي والأندلس

THE THEOLOGICAL AND POLITICAL EFFECTS OF EXTINCTION OF FIQH MAZHAB (JURISTIC DOCTRINE) IN THE ISLAMIC WEST AND AL-ANDALUS

Abderrahman Yusuf Ethmane

Academy of Islamic Studies, University of Malaya, Kuala Lumpur, Malaysia

Email:abdurrahmanethman@gmail.com

ملخص

لقد ظل الغرب الإسلامي والأندلس متأثرين بالمشرق الإسلامي إلى أن انفصلت الإدارة السياسية فشهد الغرب الإسلامي والأندلس قيام دول جديدة اتخذت لنفسها منحى فقهيا وسياسيا مختلفا عما كان عليه أهل المشرق، وقد حاولت الدولة الأموية بالأندلس اصطحاب المذهب الأوزاعي معها إلى الأندلس نظرا لبيئته الشامية التي شهدت قيام الدولة الأموية وازدهارها، غير أنها أدركت عدم صلاحيته للبيئة الجديدة وعدم تطوره ونشاط أتباعه، مما جعلها تستبدله بالمذهب المالكي وتغلق الباب أمام غيره من المذاهب بناء على اعتبارات سياسية وعلمية وعقدية، وفي الوقت ذاته كانت الدولة العباسية ارتضت لنفسها المذهب الحنفي العراقي الملائم لبيئة قيامها وانبثاقها، ليمتد بذلك سلطانه إلى الغرب الإسلامي في تونس وإفريقية، وهكذا فقد شهد الأندلس والغرب الإسلامي قيام المذاهب الفقهية المعروفة في المشرق، بيد أن توجهات عقدية وفكرية وسياسية واكبت قيام تلك المذاهب، أثرت فيها تأثيرا سلبيا مما قضى على وجودها وتأثيرها في المشهد الفقهي والسياسي، ومن أهم تلك المظاهر العقدية التوجه الاعتزالي لبعض أتباع المذهب الحنفي والشافعي والظاهري، كما كان للحنفية في تونس اختلاط بالشيعة أيام الدولة العبيدية، بينما كان عوام الناس وجملة من العلماء المحليين المعتبرين على مذهب مالك، ومن أبرز المظاهر السياسية التي أدت إلى انقراض المذاهب الفقهية المتقدمة في الغرب الإسلامي القوة المفرطة التي تعاملت بها دولة الموحدين ودولة الأغالبة مع أئمة المذهب المالكي وأتباعه، ليكسب بذلك المذهب المالكي تعاطفا شعبيا زاده متانة ورسوخا، ويأتي هذا البحث ليعالج الأثر السياسي والعقدي في انقراض تلك المذاهب مقسما الحديث إلى محورين اثنين، يتناول المحور الأول منهما المذاهب الفقهية المنقرضة في الغرب الإسلامي والأندلس، بينما يتناول المحور الثاني الأسباب التي أدت إلى انقراضها وأفولها.

كلمات مفتاحية: *انقراض، المذهب الفقهي، الغرب الإسلامي، الأندلس*

ABSTRACT

The Islamic West and Al-Andalus remained affected by the Islamic East until both the West and the East are politically separated. Then the Islamic West and Al-Andalus became a new state and adopted Fiqh mazhab and a political approach differs from the East. The Umayyad State in Al-Andalus tried to transfer the Imam *Awza'i*'s Mazhab from *Bilad al-Sham* to Al-Andalus but it eventually discovered that the new environment was not suitable for such Mazhab. So, it replaced the *Awza'i*'s Mazhab by the Maliki's one and then excluded all other *Mazahib* based on political, educational, and theological considerations. At the same time, the Abbasid State in Iraq adopted the Hanafi's Mazhab and then it was extended to the Islamic West in Tunisia and the African land. Thus, the well-known *Fiqh-mazahib* in the East reached Al-Andalus and the Islamic West. However, some theological, thoughtful, and political directions accompanied these *mazahib* had negative effects on them and eventually caused the extinction of them. The most importance of the theological manifests is the existence of *Mu'tazilah* Mazhab among the followers of Hanafi, Shafi, and *al-Dhahiri*'s Mazhab. Moreover, the Hanafi also mixed with the *Shia* in the time of the *Aubidiyin* State. However, most of the public and some of significant scholars were following the Maliki's Mazhab. From the political side, the most important incident that led to extinction of the Fiqh *Mazahib* from the Islamic West was the use of excessive force by *Al-mohad* and Al-*Aghalibah* states against the Maliki's scholars and the followers of that Mazhab which led to public supports of the Mazhab and its establishment. This research concerns with the political and theological effects of extinction of those *Mazahib*. It will be divided into two parts: the first one is about the extinct Fiqh Mazahib from the Islamic West and Al-Andalus and the second part is about the causes of such extinction.

Keywords, *extinction, Fiqh Madhab, Islamic West, Al-Andalus*

المقدمة

لقد اشتهر بين الناس أن استغلال السلطة الدينية والسياسية هما السبب الرئيسي في انتشار بعض المذاهب الفقهية كمذهب أبي حنيفة ومالك، ولعل أول من صرح بذلك هو ابن حزم في كلمته الشهيرة التي سمعها منه الحميدي: "مذهبان انتشرا في بدء أمرهما بالرياسة والسلطان؛ مذهب أبي حنيفة، فإنه لما ولى قضاء القضاة أبو يوسف كانت القضاة من قبله، فكان لا يولى قضاء البلاد من أقصى المشرق إلى أقصى أعمال إفريقية إلا أصحابه، والمنتمين إلى مذهبه، ومذهب مالك بن أنس عندنا فإن يحيى بن يحيى كان مكيناً عند السلطان، مقبول القول في القضاة، فكان لا يلي قاض في أقطارنا إلا بمشورته واختياره، ولا يشير إلا بأصحابه ومن كان على مذهبه، والناس سراع إلى الدنيا والرياسة، وكذلك جرى الأمر في إفريقية لما ولى القضاء بها سحنون بن سعيد، ثم نشأ الناس على ما انتشر" (El-Humeydy,1966).

والحق أن هناك أسبابا عديدة ساهمت في انتشار هذه المذاهب، منها ما يتعلق بالسياسة والرياسة، ومنها ما يتعلق بقوة الانتشار المذهبي وكثرة الأصحاب والأتباع وقوة حضورهم في مجتمعاتهم، كما أن منها ما يتعلق ببعض التوجهات العقدية المنحرفة للمخالف، ولو كان للسياسة وحدها دور في ذلك لكان مناسبا أن يتبنى الأمويون مذهب الأوزاعي الذي كان أول المذاهب انتشارا في الأندلس؛ لأنه مذهب شامي من عاصمة دولتهم الأم أو من جوارها على الأقل، وليست بين دولتهم الأم وبين المذهب المالكي أواصر تاريخية، اللهم إلا وقعة الحرة التي فتكت بأهل المدينة وأبادت خضراءهم.

ليس غريبا أن تبحث دولة ما عن مذهب تجعله المذهب الفقهي الحاكم الفاصل في شؤون القضاء والإفتاء؛ لما يكرسه ذلك من انضباط الأحكام والفتاوى الرسمية، ومع ذلك فلم يحصل أن حاربت دولة رشيدة توجها فقهيا بطريقة مباشرة.

ونجد أبا جعفر المنصور الذي يعتبر المؤسس الفعلي للدولة العباسية أدرك هذا الأمر في بدايات حكمه فعرض على مالك بن أنس نشر الموطأ وكتابته بماء الذهب، واعتماده في أرجاء خلافته، لكن رد مالك كان صريحا بالرفض؛ لأن ذلك من شأنه إرباك الناس وصرفهم عما اعتادوه من العلم والفقه، "إن في كتابي حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وقول الصحابة وقول التابعين ورأياً هو إجماع أهل المدينة لم أخرج عنهم، غير أني لا أرى أن يعلق في الكعبة، إن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم تفرقوا في البلاد فأفتى كل في مصره بما رآه" (El-Yahsuby,1983).

ولعل مالكا كان يشير بكلمته هذه إلى أنه من الحيف والظلم العلمي والاجتماعي إجبار العراقيين على مذهب فقهي لم ينشأ بين ظهرانيهم، يراعي أعرافهم في اجتهاداته واستنباطاته، وهكذا اعتمدت الدولة العباسية مذهب أبي حنيفة العراقي في تفكيره وبيئته، فشهدت في ظله استقرارا فقهيا وتطورا مهما في التشريعات.

ولم تلزم الدولة العباسية الناس باتباع المذهب الحنفي عند اتخاذ هذا القرار، بل كان المجال الفكري فسيحا لكل من وجد من نفسه مكنة علمية، وكفاءة اجتهادية، لذلك شهد العراق ميلاد الفرع العراقي من المذهب المالكي، وتولى أعيانه القضاء والمناصب العلية، كما ولد المذهب الحنبلي والشافعي بعد ذلك بعقود، كما تولى أعيان الظاهرية وأئمتهم مناصب عليا في الدولة الأموية بالأندلس، واشتهرت تولية سحنون أحد فقهاء المذهب العراقي بإفريقية القضاء.

من هنا يأتي هذا البحث لدراسة موضوع انتشار المذهب المالكي بالغرب الإسلامي والأندلس من جانب آخر هو الأثر العقدي والسياسي في انقراض المذاهب المخالفة، وقد قسم الباحث الموضوع إلى مطلبين اثنين، المطلب الأول: المذاهب الفقهية المنقرضة في الغرب الإسلامي والأندلس. المطلب الثاني: أسباب انقراض غير المذهب المالكي بالغرب الإسلامي والأندلس.

المطلب الأول: المذاهب الفقهية المنقرضة في الغرب الإسلامي والأندلس

لقد شهد الغرب الإسلامي قيام المذاهب التي قامت بالمشرق، بيد أن أوجه الصراع اختلفت وإن اتحدت الأسباب، وسنتعرض في هذه الدراسة للمذاهب التي قامت بالغرب الإسلامي، إضافة إلى طبيعة انتشارها وطبيعة الصراع السياسي والعقدي الذي اصطبغت به المذاهب الفقهية:

أولا: المذهب الأوزاعي: لقد كان المذهب الأوزاعي من أقدم المذاهب الفقهية دخولا للأندلس بعد الفتح الإسلامي، كما يفهم من عبارة لابن الفرضي "على ما كان عليه أهل الأندلس قبل دخول بني أمية" (Ibn El-Faradhy,1988) وكان من أوائل الذين قاموا بأمر المذهب الأوزاعي بقرطبة صعصعة بن سلام الدمشقي، فدارت الفتوى عليه، وولي الصلاة، وتوفي قريبا من ١٨٠ كما ذكر الحميدي (El-Humeydy,1966) وذكره عياض فحلاه ب "شيخ المفتين بقرطبة وإمام الأوزاعية" (El-Yahsuby,1983).

بيد أن المذهب الأوزاعي شهد ارتباكا شديدا مع بدء الهجرات الأندلسية إلى المشرق لطلب العلم، كما قصر أصحابه في تدريسه ونصرته، فنجد زهير بن مالك البلوي –الذي يعتبر أحد أئمة طبقته الثانية في الأندلس– مقصرا في الانتصاب لتلك المهمة والثبات لتلقي طلبة العلم؛ إذ يذكر ابن الفرضي أنه كان مضطربا في السكنى بين باجة وفحص البلوط، ومن طبقته الثانية عبد الملك بن زونان الذي رجع إلى المذهب المالكي وأخذ عن كبار أئمته.

ومن الملاحظ أنه إذا كان صعصعة بن سلام هو أول من أدخل المذهب الأوزاعي إلى الأندلس فهذا يعني أنه لم يمكث طويلا حتى انقرض؛ لأن صعصعة توفي قريبا من ١٨٠ كما تقدم، كما توفي عبد الملك بن زونان سنة ٢٣٢ وقد ناهز التسعين أو جازها، أما زهير بن مالك البلوي فقد مات قبل ٢٥٠، وهو وعبد الملك بن حبيب المالكي أخذا معا عن صعصعة بن سلام.

وبناء على ما تقدم فإننا أمام مدة قصيرة لم يشهد فيها المذهب الأوزاعي استقرارا حقيقيا في الأندلس، وتلمح لذلك عبارة أوردها ابن الفرضي في عذل عبد الملك بن حبيب لصديقه زهير بن مالك، حيث كان يلومه على انحرافه عن مذهب أهل المدينة، فيرد عليه زهير قائلا: "حسدتني إذ انفردت بالأوزاعية دون أهل البلد" (Ibn El-Faradhy,1988)، وهذا دليل على أن أهل البلد كانوا على مذهب مالك في الطبقة الثانية من مذهب الأوزاعي الأندلسي.

كذلك فإن الأوزاعية في معقلهم بالشام كانوا مقصرين في نشر مذهبهم وإقامة حلق العلم، والشام خلو لهم لا ينازعهم فيها أحد، مما جعل سعيد بن عبد العزيز يسألهم عن السبب ناعيا وموبخا، فقد روى عنه أبو زرعة أنه كان يقول لهم: "ما لكم لا تجتمعون! ما لكم لا تتذاكرون!" (Ebu-Zur'a,1996).

ثانيا: المذهب الحنفي: توسع المذهب الحنفي بعد اعتماد الدولة العباسية له بتعيين أبي يوسف على رأس المؤسسة القضائية واستحداث منصب قاضي القضاة في الهرم القضائي، وهكذا وصل المذهب الحنفي مبكرا إلى إفريقية عن طريق عبد الله بن المغيرة الذي وصفه أبو العرب التميمي بأنه "من القادمين إلينا"، مما يعني أنه وافد على تلك البلاد.

ويرى عبد العزيز المجدوب أن عبد الله بن فروخ الفارسي هو الذي أرسى قواعد المذهب الحنفي من بعد عبد الله بن المغيرة، لكننا إذا ما نظرنا في ترجمة ابن فروخ لا نجده حنفيا محضا، وهذا ما نبه علي عياض بقوله: "وكان اعتماده في الحديث والفقه على مذهب مالك بن أنس، وبصحبته اشتهر، وبه تفقه، لكنه كان يميل إلى النظر والاستدلال، فربما مال إلى قول أهل العراق فيما تبين له منه الصواب" (El-Yahsuby,1983).

ولعل هذا الميلان إلى مذهب أبي حنيفة هو الذي جعل المجدوب وغيره يجعلونه حنفيا محضا، فهو على هذا فقيه على المذهبين يتخير من أقاويلهما ما يرى، ولعل ذلك ما طوى ذكر اجتهاداته في المذهبين معا، وقد نعى عليه عصريه سحنون عدم التزام مذهب معين في الإفتاء في عبارة نقلها عياض عنه "كان يسأل في المسألة فيجيب فيها بالأقاويل المختلفة" (El-Yahsuby,1983).

وقد كان مالك وابن وهب من بعده يوليان ابن فروخ إجلالا منقطع النظير مما جعل ابن وهب يرشحه لإمامة مصر لما رحل إليها بعد وفاة الليث بن سعد، غير أنه مات بعده بيسير (El-Yahsuby,1983).

ويرى المجدوب أن المذهب الحنفي بإفريقية كان مذهب النخبة الحاكمة والعلماء تبعا للخلافة العباسية، بينما كان مذهب العامة مالكيا (El-Mejdoub,2008).

ويصدق كونه مذهب أكثر العلماء نص أورده عياض في معرض حديثه عن ترشيح سحنون لسليمان بن عمران لمنصب القضاء، يقول عياض: "وذلك أن أكثر الفقهاء كانوا إذ ذاك على رأي الكوفيين" (El-Yahsuby,19833).

ويظهر ذلك جليا لما جاء أسد بن الفرات بكتابه الأسدية، فقد احتج عليه أهل إفريقية باتباعه منهج العراقيين، والإكثار من عبارات "إخال وأحسب وأظن"، وقد وردت العبارة بصيغة "فأنكر عليه الناس" (El-Yahsuby,1983)، فلما صنفها سحنون على مذهب مالك لقيت رواجا كبيرا واعتنى الناس بها.

وقد بدأ التذمر من رؤساء أتباع المذهب الحنفي عند ظهور فتنة خلق القرآن، ومعروف ما بين الاعتزال والمذهب الحنفي من أواصر، وابتلي بذلك موسى بن معاوية الصمادحي، وسحنون بن عبد السلام، فزاد ذلك من حنق المجتمع الإفريقي على أتباع المذهب الحنفي (El-Temimy,1984)، وزاد ذلك الحنق ما كان يتعاطاه أمراء الأغالبة الحكام من الربا، ومن شرب النبيذ الذي يجيز شربه العراقيون (El-Mejdoub,2008).

وهذا يدل دلالة بالغة أن رفض أهل تلك البلاد للمذهب الحنفي لم يكن على أساس علمي، وإنما كان بسبب ما كان يتعاطاه بعض أتباع الحنفية ورؤساؤهم من العلماء والساسة، والدليل على ذلك تقديم سحنون لسليمان بن عمران للقضاء وترشيحه لذلك وهو من أعلام الفقهاء الكوفيين يومئذ (El-Yahsuby,1983).

ونظرا لارتباط المذهب الحنفي في الفكر القيرواني بما تقدم لما تولى سحنون القضاء فرق حلق أهل الأهواء من المعتزلة والخوارج، وألزم المفتين والقضاة بمذهب مالك حرصا منه على وحدة المجتمع وصلاحه، ومحاولة منه لقتل الفكر الاعتزالي الذي تسرب إلى البلد عن طريق الحنفية، وسبب ويلات من الاختلاف والتنازع، ليكون سحنون بذلك مؤسس المذهب المالكي الفعلي في إفريقية وتونس وما جاورهما.

ثالثا: المذهب الشافعي: يعتبر تشكيل المذهب الشافعي وتأسيسه متأخرا عن المذهب الحنفي والمالكي والأوزاعي لكون الشافعي المؤسس في طبقة طلابهم، وقد دخل الشافعي مصر التي أرسى فيها مذهبه بعد وفاة عبد الرحمن بن القاسم كبير فقهاء المالكية، وقد دخل المذهب الشافعي الأندلس كذلك في أخرة، حيث إن أول شافعي في الأندلس هو قاسم بن محمد بن سيار في رأي توفيق الغلبزوري (El-Ghalebzoory,2006م)، وقد توفي قاسم بن محمد سنة ٢٧٨ وكان روى عن المزني وابن عبد الحكم، بينما روى مالكية الأندلس الأولون عن مالك، وقد أدرك قاسم بن محمد الطبقة التي استقر مذهب مالك في عهدها، وهم في رتبة شيوخه، فقد مات يحي بن يحي الليثي عن ٨٢ سنة، عام ٢٣٤، ومات عيسى بن دينار عام ٢١٢، وبهما انتشر مذهب مالك في قرطبة والأندلس.

قد أثنى علماء المالكية على قاسم بن محمد، وتتلمذ له بعضهم كابن لبابة، بل تولى قاسمٌ وظيفة التوثيق في قرطبة لبعض الأمراء (El-Maqqary,1997)، وحصلت بينه وبين عصريه ابن مزين ردود ومناظرات، وهو مع ذلك مكين يجله الناس ويحترمونه، ونجد كذلك من أعلام المذهب الشافعي في الأندلس من بعده أسلم بن عبد العزيز الذي بلغ مبلغا عظيما عند الأمير عبد الرحمن الناصر، حتى ولاه قضاء الجماعة سنة ٣٠٠ (Ibn Azary,1983)، وكان الناصر يستخلفه على الناس إذا ذهب في غزواته (El-Nubahy,1983)، وقد عين معه بنفس المرسوم ابن لبابة المالكي على الصلاة، وهكذا بقي أسلم ابن عبد العزيز في منصبه إلى أن أقعده المرض سنة ٣١٤ (Ibn Azary,1983) –وهو عام وفاته– فعزل عن القضاء بعد ١٤ سنة حافلة.

ومن أعلام الشافعية الأندلسيين كذلك أحمد بن بشر (ابن الأغبس) المشاور (Ibn El-Faradhy,1988)، وقد كان هذا الفقيه يفتي الناس ويقول أما مذهبي فكذا، وأما قول مالك فهو كذا، وقد تولى فقهاء الشافعية مناصب كبيرة في الأندلس حتى بلغ ذلك البيت الأموي الحاكم فانتسب إليهم الأمير عبد الله بن عبد الرحمن الناصر، وكان عالما متفقها على مذهب الشافعي، بيد أن سعيه لإزالة حكم أبيه كان سبب قتله، وسبب ذلك أن أباه الناصر ولى ابنه الحكم ولاية العهد، فخطط عبد الله مع عصبة من أصحابه لقتل الحكم فافتضح أمرهم، فحسبه أبوه سنة ثم ذبح بين يديه ثاني عيد الأضحى (Ibn Azary,1983)، ويرى أنخل جنثالث أن قتله أودى بالمذهب الشافعي فتوقف نشاطه إلى أيام المستنصر (Mu'nis,2011).

وفي الجهة الأخرى بإفريقية لم يحظ المذهب الشافعي بالتداول والانتشار؛ إذ ظهر بإفريقية وقد ضرب فيها مذهب مالك بأوتاده، وقد أشار عياض إلى أن بالقيروان قوما في القديم أخذوا بمذهب الشافعي، قال: "ولكن الغالب عليها إذ ذاك مذهب المدينة والكوفة" (El-Yahsuby,1983).

ومما أبعد الناس من المذهب الشافعي في إفريقية والأندلس مع ما تقدم ما كان لبعض فقهائه من الميل إلى الاعتزال، ومن أولئك الفقيه أحمد بن عبد الوهاب بن يونس القرطبي فقد كان يميل إلى القول بالاعتزال (Ibn EL-Faradhy,1988)، ومنهم كذلك الفقيه محمد بن أحمد بن أبي بردة المكنى بأبي الطيب، وقد أخذ عن أبي إسحاق المروزي وأبي سعيد الإصطخري، ولما ورد الأندلس أجله المستنصر وأعلى مقامه، بيد أنه كان يتهم بالاعتزال فطرده السلطان (Ibn El-Faradhy,1988م)، ومما يدل على كونه من المعتزلة أو أن له بهم صلة ما ذكر ابن الفرضي من ذهابه بعد طرده إلى ابنة له بمدينة تاهرت، ذكر أنه بقي معها حتى مات.

وقد ذكر ياقوت الحموي أن مدينة تاهرت كانت قريبة من مجمع المعتزلة الواصلية، وأن عددهم بها كان نحو ثلاثين ألفا (El-Hamawy,1995).

رابعا: المذهب الظاهري: لقد ظل المذهب الظاهري بعد تأسيسه من قبل داود بن علي مذهبا قليل الأتباع، ولعل الحظ لم يحالفه إذ تأسس بالبيئة العراقية التي كانت الصراعات فيها محتدمة، وبلغ النقاش العلمي فيها مبلغا لم يبلغه في أي قطر من أقطار العالم الإسلامي، وقد اشتهرت في العراق مناظرات ابن سريج الشافعي وابن مؤسس المذهب الظاهر محمد بن داود.

ويرى المجدوب أن سطحية المذهب الظاهري هي ما جعلت الفقهاء يحجمون عنه ويعتبرونه محدود المدارك (El-Mejdoob,2008)، وذلك أن المذهب الظاهري ألغى القياس وأنكره، وهذا ما لم تتقبله المذاهب الأربعة التي تولي القياس أهمية كبيرة وتعتبره ركنا من أركان الاجتهاد المجمع عليها.

وقد زحف المذهب الظاهري إلى الغرب الإسلامي في وقت مبكر من تأسيسه، لكن وروده على الأندلس كان بعد استقرار المذهب المالكي واتخاذه مذهبا رسميا من قبل الدولة الأموية؛ إذ يعتبر أول ظاهري برز في الأندلس برأي الغلبزوري هو عبد الله بن قاسم بن هلال القيسي، وذكر من قبله ابن عذارى المراكشي أنه أدخل كتب داود إلى الأندلس (Ibn Azary,1983)، ويعني ذلك أوليته؛ إذ هو تلميذ داود وصاحبه، وقد كان القيسي من قبلُ مالكيا بحكم نشأته الأولى بقرطبة وتتلمذه على كبير علمائها يحيى بن يحيى الشيباني، مما يعني أن المذهب الظاهري دخل واكب الطبقة الثالثة من فقهاء المالكية الأندلسيين.

ولم يكن للمذهب الظاهري بإفريقية كبير أمر؛ إذ كان أول ظهور له على يد أبي القاسم بن مسرور المعروف بابن المشاط (توفي ٣٤٩)، ولم يثبت عليه لتقلبه بين المذاهب، فقد كان رغم إفحامه للملحدين ومناظراته لهم مرتبكا

حيث مال إلى المذهب الشافعي، ثم إلى قول داود، ثم إلى قول ابن سريج غريم الظاهرية، ثم إلى قول ابن المغلس وعليه مات، وذلك ما جعل بعضهم يقول فيه: ابن المشاط يطلب مذهبه ولم يجده (El-Taliby,1968).

وقد كان المذهب الظاهري أكثر حظوة في الأندلس إذ تتابع فيها أعلام كبار –على قلتهم– كان من أهمهم القاضي منذر بن سعيد البلوطي، الذي ترقى في الدولة حتى ترأس مؤسسة القضاء فعين قاضيا الجماعة من قبل عبد الرحمن الناصر، واستمر في وظيفته على عهد ابنه المستنصر بالله، إلى أن توفي سنة ٣٥٥ (Ibn Azary,1983)، وقد روى عن عبيد الله بن يحيى بن يحيى، مما يعني أنه عاصر الطبقة الخامسة من مالكية الأندلس، مما جعله يحترم المؤسسة القضائية المبنية على المذهب المالكي، وذلك ما أشار له ابن الفرضي بقوله: "ولم تحفظ له قضية جور، ولا جربت عليه في أحكامه زلة" (Ibn El-Faradhy,1988).

مما يعني أن سيرة القاضي منذر بن سعيد كانت مرضية لدى الخاصة والعامة، كما يعني ذلك أنه كان ملتزما بالمذهب المالكي في قضائه وأحكامه، وقد كان مع ذلك منافحا عن مذهبه الظاهري مدافعا عنه، يظل يقضي بين الناس بمذهب مالك ويبيت ينقضه، ويعبر عن ذلك النباهي بقوله: "وغلب عليه التفقه بمذهب أبي سليمان داوود بن علي الاصبهاني المعروف بالظاهري، فكان يؤثر مذهبه، ويجمع كتبه، ويحتج بمقالته، ويأخذ بها لنفسه، فإذا جلس مجلس الحكومة، قضى بمذهب مالك بن أنس وأصحابه الذي عليه العمل في بلده، ولم يعدل عنه" (El-Nubahy,1983م).

وقد كان منذر مع حظوته عند خلفاء الأندلس وعامة الناس يميل إلى القول بالاعتزال (Ibn-El-Faradhy,1988)، ولعل انسجامه مع المذهب المالكي، وصرامته في الحق، شفعت له عند أهل الأندلس، فظل في منصبه إلى أن مات رحمه الله.

ولئن كان الطبقات الأولى من الظاهرية مسالمة مهادنة فإن آخرهم لم يتبع أولهم؛ إذ شهد ظهور طبقة من أمثال ابن حزم نمطا جديدا من السجال العلمي، تطغى عليه الحدة والتنقص من الأئمة المعتبرين، ويظهر ذلك جليا لمن قرأ في كتاب المحلى، فما ترك قولا نسب لمالك إلا طعن فيه وزعم فساده وبطلانه، وكأنه وضع كتابه لهذا الغرض، ولعل هذا هو سبب ما ذكر المؤرخون أنه جرى له من طعن الفقهاء وتشنيعهم عليه، وإقصاء الملوك له وإبعادهم له عن وطنه إلى أن مات –رحمه الله– كما هاج عليه العوام وأحرقوا كتبه وآذوه أشد الأذية (El-Maqqary,1997).

وهكذا ساهمت غلظة أتباع المذهب الظاهري وجفاؤهم في القضاء على مذهبهم بسبب عدم احترامهم لمذهب الأكثرية في الأندلس، مما ألب عليهم العوام والسلاطين.

وهكذا فقد أفل المذهب الظاهري في الأندلس والمغرب إلى أن ظهرت دولة الموحدين فاعتمدته نكاية في الدولة المرابطية المالكية وإذعانا في مخالفتها، وأحرقت كتب المذهب المالكي واضطهد فقهاء المالكية، مما شكل حنقا

وغيظا وسط العلماء والعامة وزادهم زهدا وبعدا من المذهب الظاهري، وتمسكا في المذهب المالكي (El-Ghalebzoory,2006).

المطلب الثاني: أسباب انقراض غير المذهب المالكي في الغرب الإسلامي والأندلس

لم يكن الغرب الإسلامي بعيدا عن التغيرات السياسية والفكرية التي شهدها المشرق الإسلامي، فقد كان متأثرا به إلى حد بعيد، بيد أنه حاول الحفاظ على خصوصيته الفكرية والاجتماعية ودافع عن ذلك باستخدام السلطة السياسية والاجتماعية والعلمية، وذلك ما جعل المذاهب الفقهية الدخيلة بعد مرحلة الاستقرار الفقهي تنسحب من الغرب الإسلامي وتنقرض، ويرى الباحث أن هناك أسبابا رئيسية هي التي ساهمت في انقراض هذه المذاهب.

السبب الأول: غياب المنهج العلمي في نشر المذهب: والمقصود بغياب المنهج العلمي في نشر المذهب هو الوسائل التي يتبعها أهل المذاهب من إقامة الحلقات، وتفرغ العلماء للتدريس، إضافة إلى إبراز الخصوصية المنهجية ليقنع المذهب الجديد الناس أنه فعلا منهج مختلف عن غيره من المذاهب الأخرى، وهذا ما لم تنجح فيه بعض المذاهب التي قامت في الغرب الإسلامي، فنجد المذهب الأوزاعي الذي يعتبر أقدمها انقرض عند ظهور المذهب المالكي في الأندلس؛ إذ لم يكن على مستوى من الانتشار يسمح له بالبقاء مع رجوع المهاجرين من طلبة العلم الأندلسيين، وقد كان الأندلسيون يرضون به لو حافظ على كيانه العلمي لما يشكله من قيمة معنوية وسيادية للدولة الأموية في الأندلس، لأن الدولة الأموية في الأندلسية حاولت استنساخ الأندلس على طراز الشام بعد سقوطها على يد الدولة العباسية، وتجد المقري ينبه على جملة من ذلك في تسميات المدن وطرق بنائها، وتسمية أزقتها وشوارعها، مما جعل المقري نفسه يأنس بالشام أكثر من البلدان الأخرى التي زارها (El-Maqqary,1997)، مما يعني قوة الشبه بين الجهتين.

وإذا عرفنا أن المذهب الأوزاعي لم يصمد في منبته الأول في بلاد الشام بسبب عدم شيوع النقاش العلمي بين أصحابه، وعدم إقامة الحلقات وانتصاب علمائه للتدريس، ولعل ذلك ما جعل سعيد بن عبد العزيز يسألهم عن السبب ناعيا وموبخا، فقد روى عنه أبو زرعة أنه كان يقول لهم: "ما لكم لا تجتمعون! ما لكم لا تتذاكرون!" (Ebu-Zur'ah,1996).

ونجد أحد أبرز أئمة المذهب الأوزاعي كثير الترحال بين باجة وفحص البلوط، وذلك ما عبر عنه ابن الفرضي بعبارة دقيقة "وكان مضطربا في السكنى بين باجة وفحص البلوط" (Ibn El-Faradhy,1988)، مما يعني أن هذا الاضطراب سيمنعه من الانتصاب للتدريس والتفرغ لنشر العلم وتكوين الفقهاء.

وبالنسبة للمذهب الظاهري فإن انشغال بعض أئمة المبرزين بالقضاء جعلهم ينصرفون عن التدريس ونشر المذهب وترسيخه، مما أعطى فرصة للمذهب المالكي بترسيخ وجوده، فنجد منذر بن سعيد الذي كان أبرز أئمة الظاهرية

أشدهم انسجاما مع المذهب المالكي مكث أكثر حياته العلمية في منصب قاضي القضاة، مما منعه من خدمة المذهب الظاهري على الصعيد المجتمعي.

ومن المعوقات التي منعت المذاهب الأخرى من الانتشار في بلاد الغرب الإسلامي والأندلس ما نجده من انعدام الشخصية المستقلة عند أتباع تلك المذاهب، فتجد أعلام تلك المذاهب مرتبكين في الانتساب المذهبي، مما جعل أصحاب كتب التراجم يعبرون عن انتمائهم المذهب بالميلان، فتجد في ترجمة عبد الله بن محمد بن قاسم كبير الظاهرية " وكان علم داود الأغلب عليه، ونظر في علم مالك نظرا حسنا غير أنه كان يميل إلى علم داود والحجة" (Ibn El-Faradhy,1988)، مما يعني أنه لم يكن ظاهريا قحا واضحا في مذهبه، ومثل هذا كثير ممن ذكر في ترجمتهم الميول إلى المذهب الشافعي، كما أن تردد بعض أعلام الأخرى بين المذاهب وعدم حسم الخلفية التاريخية أدى إلى عدم اقتناع الناس بتحولهم الجديد، فتجد كثيرا من أعلام الظاهرية كانوا شافعية قبل اعتناقهم المذهب الظاهري، كأبي محمد ابن حزم (El-Maqqary,1997)، مما جعلهم غير قادرين على التخلص من الانضباط الشافعي؛ لعدم اتضاح معالم مذهبهم الجديد مقارنة بإتقان المذهب الشافعي وعراقته واتساعه.

ويظهر اتكال الظاهرية على الخلفية الشافعية جليا عندما تجد أعلامهم يكتب في اختلاف مالك والشافعي من باب الاستقواء، ومحاولة التقليل من قيمة المذهب المالكي، وهو مع ذلك يخالف الشافعي في أمور كثيرة مما يحتج له فيه، وقد نبه إلى ذلك ابن أبي زيد القيرواني بعبارة رشيقة أنقلها منه بلفظها: " ثم رأيته ترجم كتابه بكتاب: التنبيه والبيان عن مسائل اختلف فيها مالك والشافعي، وتلك المسائل كثير منها مما يقول الشافعي فيها بقول مالك، وهذا مما سترته عنه الحمية أو لم يدر ما اتفق فيه الرجلان، ثم تكلف النقض على الأئمة والاختيار من أقاويلهم، ثم رأيته بدأ في كتابه بتشريف الشافعي ومدح طريقته ومذاهبه، ما وهم أنه يتبع مذاهبه ويتقلد أقاويله، وهو كثير الخلاف له في الأصول فضلا عن الفروع، وفي غير مسألة مما في كتابه هذا الذي ترجمه بنصر مذاهب الشافعي تجده يرد أشياء هي قول الشافعي معنا، وهذا حيف شديد وميل بعيد وقول بالهوي وغير العدل" (El-Qayrawany,2011).

وهذا ما يجعلنا نشك في أن هذا المؤلف إنما كتب كتابه هذا ليهز صورة المذهب المالكي بغض النظر عن أي شيء آخر، وهذا بعيد عن المنهج العلمي المتبع؛ لأنه لو ألف كتابا في نصرة مذهبه وترجيحه كما فعل ابن حزم لكان ذلك نقاشا علميا منضبطا، أما أن يؤلف في نصرة مذهب آخر يختلف هو نفسه معه في نواح كثيرة، فهذا مما يستغرب من فاعله ويستبشع.

السبب الثاني: التوجهات العقدية والفقهية المخالفة لمنهج أهل البلد: مما يحسب للدولة الأموية أنها حافظت على الوجه العلمي الإسلامي العربي بعيدا عن شبه الفلاسفة الساسانيين، وهي وإن شهدت ظهور فرق مختلفة إلا أن الدولة ظلت مكافحة لتلك الفرق بتقريبها للعلماء المستقيمين وتهميش أصحاب النحل المعوجة، وهذا ما لم

تفلح فيه الدولة العباسية، فما إن استوت على سوقها حتى بدأت مشكورة في تراجم العلوم والمعارف العجمية، بيد أنها لم تستطع تحصين الثقافة الإسلامية الأصيلة، مما شجع أصحاب النحل المفرطة في التوجه العقلي على حساب النقل كالمعتزلة وغيرهم، ثم تبنت الدولة منهجهم فضربوا بسوطها، وقتلوا بسيفها، وابتلي المسلمون يومئذ بلاء عظيما.

أما الدولة الأموية فقد صحبت معها منهجها بعد سقوطها، في الشام وقيامها في الأندلس، فظلت دولة عربية إسلامية كما كانت، ولم يجد علم الكلام رواجا في الأندلس بناء على قلة المعتنين به والمشتغلين بالجدل العقدي، يقول ابن حزم: "وأما علم الكلام فإن بلادنا وإن كانت لم تتجاذب فيها الخصوم، ولا اختلفت فيها النحل، فقل لذلك تصرفهم في هذا الباب" (El-Maqqary,1997).

كذلك فإن أهل الأندلس مقتوا الاشتغال بالفلسفة في العلن لعدم حاجتهم إليها كعلم مستقل، حتى كان ذلك مطعنا فيمن يعلن الاشتغال بها، حتى قتل صاحب إشبيلية بسبب ذلك المأمون بن المنصور، يقول ابن سعيد في تذييله لرسالة ابن حزم في فضائل الأندلس: "وهو علم ممقوت بالأندلس لا يستطيع صاحبه إظهاره، فلذلك تخفى تصانيفه" (El-Maqqary,1997).

وهكذا فقد ترسخ هذا المنهج في الأندلس إلى درجة تجعل عامة الناس في الأندلس ينكرون هذه التوجهات الدخيلة قبل إنكار السلطان، ويلمح ابن سعيد إلى ذلك في معرض حديثه عن أحد العلماء المشتغلين بعلم التنجيم: "وكان مطرف الإشبيلي في عصرنا قد اشتغل بالتصنيف في هذا الشأن، إلا أن أهل بلده كانوا ينسبونه للزندقة بسبب اعتكافه على هذا الشأن فكان لا يظهر شيئاً مما يصنف" (El-Maqqary,1997).

بل كان ذلك شأن عامة أهل الأندلس مع كل منكر، وذكر المقري أنهم كانوا يباشرون تغيير المنكرات وإقامة الحدود إن نكص السلطان، وأنهم ربما اقتحموا عليه قصره غير مبالين بخيله ورجله، ولربما طردوه خارج مدينته وسلطانه، وذكر أن كثير في أخبارهم، قال: "وأما الرجم بالحجر للقضاة والولاة للأعمال إذا لم يعدلوا فكل يوم" (El-Maqqary,1997).

وبناء على ما سبق فقد كانت جماعات من الحنفية والشافعية والظاهرية ممن تلبس بالاعتزال والاشتغال بعلوم الفلسفة والكلام كما مر في تراجم من تقدم منهم وسيرهم، وقد لا يستغرب ذلك ممن يعطون العقل مكانته بإعمال القياس الفقهي والأصولي، أما أن يكون الظاهرية مبطلو القياس على هذا فإنه لغريب عجيب.

وكما عانى الأندلسيون فقد عانى إخوانهم في إفريقية –بشكل أكبر– من فتن الروافض بسب الصحابة، وفتن المعتزلة وتسلطهم واستقوائهم بالسلطة المعتزلية في فتنة خلق القرآن، مما شكل حنقا وغيظا في قلوب العامة قبل العلماء.

ويذكر المقريُّ ابنَ حزم فيصفه بالتبحر في العلم وجودة التصانيف، غير أنه يعقب ذلك بجملة دقيقة: "وعلى الجملة فهو نسيج وحده، لولا ما وصف به من سوء الاعتقاد، والوقوع في السلف الذي أثار عليه الانتقاد" (El-Maqqary,1997)، مما يعني أن أهل الأندلس لم ينتقدوه بسبب موقفه المتطرف من المذهب المالكي فقط، وإنما نتج ذلك عن ما وصف به من سوء الاعتقاد، والله يرحمه ويغفر له.

وقد فشلت كذلك تجربة الدولة الموحدية لما حاولت إجبار الناس على المذهب الظاهري، فزادهم ذلك بعدا منه ونفرة، ويرى الغلبزوي أن هناك أسبابا عديدة لرفض مذهب الظاهرية بالمغرب يومئذ منها رسوخ مذهب مالك في قلوب الناس وحياتهم، إضافة إلى انعدام التدرج العلمي في ترسيخ المذهب، وإدخال معتقدات فاسدة كالقول بعصمة المهدي ابن تومرت (El-Ghalebzoory,2006م).

السبب الثالث: الطعن في مذهب أهل البلد: روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (إن الرفق لا يكون في شيء إلا زانه، ولا ينزع من شيء إلا شانه) (Muslim,1991)، وهذا ما لم ينتبه له بعض أتباع المذاهب الفقهية والفكرية في إفريقية والمغرب والأندلس، مما ترك أثرا سيئا في نفوس العلماء والعامة، وجعلهم يعملون على إخراج أتباع تلك المذاهب من أرضهم، والقضاء عليهم بكل ما لديهم من قوة، وقد تقدمت عبارة المقري في سبب انتقاد الناس لابن حزم، وأن ذلك إنما كان بسبب وقوعه في السلف من علماء الأمة وفقهائها.

ونجد ابن أبي زيد في كتابه الذب عن مذهب الإمام مالك، الذي ألفه في الرد على أحد الظاهرية ينكر عليه إساءاته المتكررة للإمام مالك، ويبين أن ذلك لم يكن شأن متقدمي الظاهرية، فمن ذلك قوله: " ولقد تجاسر هذا الرجل في مثل هذا الإمام، وتحمل منه ثقلا باء بوزره، ولقد سلك سبيلا لم يسلكها من انتسب في المذهب إليه" (El-Qayrawany,2011).

ونجده في موضع آخر ينكر بعض كلامه مستبشعا: "وكل قول خرج عن غضب وحمية تعظم عاقبة الزلل فيه، أعوذ بالله من الطعن على الأئمة" (El-Qayrawany,2011).

ونجده يضلل مالكا وأمثاله من العلماء القائلين بالقياس، مما جعل ابن أبي زيد يستنكر ذلك ويشنعه بقوله: " فليت شعري من عني بقوله: المبطلين والهالكين؟ أمالكا يعني وأشكاله من أئمة هذا الدين؟ أم أهل الأهواء والخوارج الضالين؟" (El-Qayrawany,2011).

ومثل ذلك كثير عند هذا الرجل وغيره من متعصبي الظاهرية، ولا تكاد تجد ابن حزم ينقل قولا عن مالك إلا خطأه وذكر فساده وضعفه، وهذا غاية الهوى والتعصب نعوذ بالله.

السبب الرابع: أحداث سياسية مختلفة: لا يخفى أن قيام المذاهب الفقهية كان تطورا اقتضته الحاجة العلمية والاجتماعية، وقد كان من نعم الله على علماء هذه الأمة أن وفقهم لاستقراء هذه المناهج واستخراجها، وقد

عاشت المذاهب الفقهية في وئام واحترام في بقاع مختلفة من أقطار العالم الإسلامي، بيدَ أن تلبس بعض منتسبيها ببعض النحل الخطيرة شكل عائقا في قبولها لدى بعض الأقطار الإسلامية، كما أن سلوك بعض الحكام الذين كانوا يعتنقون مذاهب معينة جعل الناس تربط بين المذهب والشخص، وهذا خطأ، غير أننا هنا أمام الحديث عن ظاهرة معينة وتوصيف واقع خارجي.

وهكذا فقد تم الربط بين الأحداث السياسية والمذهب العقدي أو الفقهي، فقرئ العدل والاستقرار والظلم والاضطراب بعين التمذهب، مما جعل الناس يزهدون في مذهب من المذاهب بسبب انحراف أتباعه أو ظلمهم وجورهم، وقد شهد الغرب الإسلامي والأندلس أحداثا سياسية ساهمت بشكل كبير في انقراض المذاهب الفقهية من الغرب الإسلامي والأندلس، فلم يبق فيها منافس معتبر للمذهب المالكي، ومن أبرز تلك الأحداث ما يلي:

١–انقلاب عبد الله بن الناصر: لقد شكلت محاولة الأمير الفقيه الشافعي عبد الله بن عبد الرحمن الناصر الانقلابية ضربة قوية للمذهب الشافعي، مما أدى إلى توقفه في الأندلس إلى أيام المستنصر (Mu'nis,2011)، وتعيد هذه الحادثة إلى الأذهان حادثة أخرى غير بعيدة زمنيا منها، وهي حادثة قتل والد عبد الناصر الذي كان ولي عهد أبيه، لكن أخاه مطرفا قتله ليقطع الطريق أمامه، فقتل به قصاصا من قبل والدهما عبد الله (Ibn Azary,1983)، مما أودى بالأمير عبد الله وبالمحيطين به من الفقهاء والعلماء، وكأن الناصر بذلك يخاف ترسخ هذه الظاهرة في البيت الأموي الحاكم، ونجد مترجمي الأمير عبد الله يذكرون صلته القوية بالعلماء ومصاحبته لهم، وهذا ما عبر عنه ابن الأبار بقوله: " وكان لعبد الله هذا اختلاط بالعلماء واستراحة إليهم" (Ibn El-Ebbar,1995).

٢–التجربة السيئة للدولة الأغلبية والعبيدية: يعتبر المذهب الحنفي من أهم المذاهب الفقهية، بل هو أقدم المذاهب الأربعة تأسيسا، وقد شهد تطورا كبيرا في المشرق الإسلامي، بيد أن تجربته في الغرب الإسلامي كانت مختلفة، فقد كان هو مذهب الدولة العباسية وولاتها في إفريقية، مما جعل العامة يحملون مذهب الكوفيين كل ظلم أو تقصير أو فسوق قام به ولاة هذه الدولة الكبيرة، ويزداد البون اتساعا إذا علمنا أن المذهب المالكي كان مذهب عامة تلك البلاد وعلماءهم المحليين، مما يعني أن أهل البلد يشعرون بتحد كبير، ومحاولة جادة لتغيير ما هم عليه، مما جعلهم يتمسكون بالمذهب المالكي ويرفضون ما سواه.

وقد اتبع قضاة الدولة الأغلبية بإفريقية نهج أمرائها، فأغلظوا على علماء المالكية وساموهم سوء العذاب، بسبب التوجه الاعتزالي الذي انتهجته الدولة العباسية، يقول عبد القادر العافية ملخصا ذلك: "والحقيقة أن طغيان المعتزلة وقسوتهم على مخالفيهم خلف جراحا عميقة في النفوس لم تندمل على مر السنين والأحقاب" (Bin Atiyya,1881).

وبعد أفول حكم الأغالبة الذي كان يعتبر امتدادا للدولة العباسية ظهرت دولة الشيعة بني عبيد، بيد أن حنفية إفريقية كانوا أقرب لها لموافقتهم الشيعة في مسألة التفضيل بين الصحابة، مما مكنهم من احتلال مناصب عليا في القضاء، وبدأت بذلك مرحلة جديدة من محنة فقهاء البلد المالكيين (El-Yahsuby,1983).

وهكذا فقد أدت تلك التجارب السيئة إلى أفول المذهب الحنفي بإفريقية وما جاورها إلى رجوع الدولة العثمانية في وقت متأخر جدا.

٣–التجربة السيئة للدولة الموحدية: لقد استغلت الدولة الموحدية المذهب الظاهري واتخذته مطية لتحقيق غايتها، ومارست القمع الفكري والعلمي على فقهاء المالكية وعلمائهم، ويرى إبراهيم بن الصديق أن رفضها للمذهب المالكي بسبب كونه مذهب الدولة المرابطية المنهزمة؛ لذلك فقد عمد الموحدون إلى محو كل ما يمت له بصلة، كما يرى ابن الصديق أن ظاهرية الموحدين لم تكن جامدة كظاهرية داود وابن حزم، بل كانت ظاهرية مرنة تأخذ بالقياس وتستفيد من أصول المذاهب المعتبرة، وإنما كان استغلالهم لشعار الظاهرية بسبب ما عرف به رمزه ابن حزم من تحدي فقهاء المالكية في الأندلس (Ibn El-Siddiq,1995).

ومع شغل جماعة من فقهاء المالكية لمناصب عليا في الدولة الموحدية إلا أن المذهب المالكي تعرض لإبادة حقيقية من قبل الموحدين، فقتل جماعة من أعلامه، وشرد آخرون وسجنوا، وحرقت أمهات كتبه (Bahry,2012)، مما شكل حنقا لدى العامة والعلماء، وجعل المذهب الظاهري مرتبطا بهذه السياسية القمعية القهرية، فما إن أفل نجم الموحدين حتى انحسر المذهب الظاهري غير مأسوف عليه (El-Ghalebzoory,2006).

الخاتمة

تناول هذا البحث الأثر العقدي والسياسي في انقراض المذهب الأوزاعي والحنفي والشافعي والظاهري في الغرب الإسلامي والأندلس، بناء على مقولة ابن حزم في أن المذهب المالكي إنما انتشر في الأندلس بالرياسة والسياسة، وقد تتبع الباحث الأسباب في انقراض تلك المذاهب الفقهية من خلال تراجم المنتسبين إليها بالنظر في عقائدهم ومناهجهم، كما تتبع سياسة الحكام المتمذهبين بغير المذهب المالكي بإفريقية، وقد توصل إلى أن المذاهب الفقهية التي قامت بالمشرق قد شهد المغرب قيامها ونشوءها، غير أنها لم تحافظ على وهجها الذي حافظت عليه في المشرق، مما أدى إلى ذهابها وأفولها، ومن الأسباب الرئيسية التي أدت إلى زوال المذهب الحنفي والشافعي والظاهري علاقة أتباع المذهبين في الغرب الإسلامي والأندلس بالفكر الاعتزالي، إضافة إلى جور الحكام وترخصهم في أمور لا يراها أهل المذهب مثل ترخص حكام الأغالبة بإفريقية وتونس في أكل الربا وشرب النبيذ المسكر، أما المذهب الأوزاعي فقد كان السبب الرئيسي في انقضائه سببا علميا سياسيا، فلم يتدنس بشبه الاعتزال كسابقيه، كما توالت أحداث سياسية لم تكن في صالح بعض تلك المذاهب مما أدى إلى زوالها كمحاولة عبد الله بن الناصر على أبيه، فقد أثرت سلبا على المذهب الشافعي في الأندلس، ومثل ذلك أثر الدولة الأغلبية والموحدية السيء على المذهب الحنفي والظاهري في الغرب الإسلامي، وبناء على هذا فقد ساهمت هذه التحولات في إخلاء تلك البلاد للمذهب المالكي الذي كان يشهد تطورا بالغا برسوخه في الوسط الاجتماعي والعلمي بالغرب الإسلامي والأندلس.

REFERENCES:

Bahry, Yunus (2012) *El-Fiqh El-Maliky fi Asr El-Muwahhidin* (Master Thesis, Algeria University1.

Bin Atiyyah, Abdulkadir (1981) *El-Sira' El-Mezheby Min Khilal Tartib El-Medarik* (Marrakesh, Awqaf Ministry.

Bin El-Siddiq, Ibrahim (1995) *Ilm Ilel El-Hadith min Khilal Kitab Beyan El-Wehm we El-Iham* (Morocco, Awqaf Ministry,1.

Ebu Zur'ah, Abdurrahman bin Amr (1996) *Tarikh Dimashq* (Damascus, Mejma' Ellugah El-Arabiyyah,1.

El-Ghalebzoory, Tewfiq bin Ahmed (2006) *El-Medrasah El-Zahiriyyah fi El-Maghrib ve El-Endelu*s (EL-Riyadh, Dar bin Hazm,1.

El-Hamawy, Yakut bin Abdullah (1995) *Mu'jem El-Buldan* (Beirut, Dar Sadir,2.

El-Humaydy, Mohammed bin Fettuh (1966) *Jezwet El-Muqtebis fi Zikr Wulat El-Endelus*, (Qairo-El-Dar El-Misriyyah.

El-Majdoob, Abdul'aziz (2008) *El-Sira' bi Ifriqiyyeh ila Qiyam Al-Dewleh El-Ziriyyah* (Beirut, Dar Ibn Hazm,1.

El-Maqqary, Ahmed bin Muhammed (1997) *Nefh El-Tib min Ghusn El-Andelus El-Ratib* (Beirut, Dar Sadir,1.

El-Nubahy, Ali bin Abdullah (1983) *El-Marqabah El-'ulya fi Men Yestahiqq El-Qada ve El-Futya* (Beirut, Dar EL-'afaq EL-Jedidah,5.

El-Qayrawany, Abdullah bin Ebi Zeyd (2011*) El-Zebb an Mezheb Malik* (Morocco, Matba'at Fadhalah,1.

El-Taliby, Muhammed (1968) *Tarajim Aghlebiyyah* (Tunisia, Matba'at Tunisia,1.

El-Tamimy, Mohammed bin Ahmed (1984*) El-Mihan* (AL-Riyadh, Dar Al-Ulum,1.

El-Yahsuby, Iyadh bin Musa (1983) Tartib EL-Medarik ve Taqrib El-Mesalik, (Morocco, Matba'at Fadhalah.

El-Zeheby, Muhammed bin Ahmed (2003) *Tarikh El-Islam* (Beirut, Dar-Al-Gharb El-Islamy,1.

Ibn Azary, Muhammed bin Ahmed (1983*) El-Beyan Al-Mughrib fi Akhbar El-Endelus ve El-Maghrib* (Beirut, Dar AL-Thaqfah,3.

Ibn El-Ebbar, Muhammed bin Abdullah (1995) *El-Tekmilah li Kitab El-Silah* (Beirut, Dar Al-Fikr.

Ibn El-Faradhy, Abdullah bin Muhammed (1988) *Tarikh Ulama' El-Endelus* (Qairo, Maktabet EL-Khanji.

Mu'nis, Huseyn (2011) *Tarikh El-Fikr El-Endelusy* (Cairo, El-Markez El-Qawmy li El-Tarjemah.

Muslim bin El-Hajjaj (1991) *Sahih Muslim* (Cairo, Dar Ihya Al-Kutub Al-Arabiyyah,1.